الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955م . سكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير.

قسم: اقتصاد دولي

دور تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر (2000 . 2018)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد الدولي

إعداد الطالبة:

* شتيوي أسماء

إشراف:

* سحاب نادية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. لشهب مسعود	محاضر قسم – أ–	جامعة 20أوت 1955	رئيسا
د. سحاب نادية	محاضر قسم – أ–	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
د.بلارو علي	أستاذ مساعد قسم – أ–	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

قال رسول الله صلى اللهه عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الحمد لله على توفيقه لي لإتمام هذا العمل، وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة والدكتورة «سحاب نادية» لإشرافها على هذا العمل وتقديم النصح والارشاد والمعلومات القيمة التي ساهمت في إثراء موضوع دراستي في جوانبها المختلفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ «كعوان سليمان» على مد يد العون لإتمام هذا العمل فله مني فائق عبارات الشكر والتقدير.

الإهداء

إلى سبب وجودي في الحياة صاحب السواعد المكافحة « والدي » حفظه الله

إلى نبع الحب ومن علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف « أمي العزيزة »

إلى جميع أفراد أسرة « شتيوي »

إلى جميع صديقاتي ورفقاء دربي

وإلى كل من لم يذخر جهدا في مساعدتي أهدي هذا العمل

ولا أنسى صديقتي ورفيقة دربي « منال »

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل أهديه.

"**أسماء**"

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تنمية الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000 . 2018) وقد تم تحليل الاحصائيات بهدف معرفة مدى مساهمة الصادرات الغير نفطية في النمو الاقتصادي.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن الصادرات الغير نفطية خلال الفترة (2000 . 2018) ساهمت بنسب ضئيلة في معدلات النمو الاق والصادرات النفطية هي التي تساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الغير نفطية، النمو الاقتصادي، إجمالي الصادرات.

Résumé :

This study aimed to know the role of the development of non-oil exports in economic growth during the period (2000-2018). The statistics were analyzed with the aim of knowing the extent to which non-oil exports contributed to economic growth.

The results of the study indicate that non-oil exports during the period (2000-2018) contributed small percentages to the lower growth rates and it is oil exports that contribute a large percentage to the total Algerian exports.

Keywords: non-oil exports, economic growth, total exports.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة:.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات

تمهيد: **5**

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتصدير: **6**

المطلب الأول: النمو الاقتصادي 6

المطلب الثاني : التصدير (الصادرات)..... 10

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية **14**

المطلب الأول : العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات 14

المطلب الثاني: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية 17

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة:..... **21**

المطلب الأول: دراسات محلية 21

المطلب الثاني: دراسات عربية 22

المطلب الثالث: القيمة المضافة: 22

خلاصة الفصل : 23

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي (2000 . 2018)

المبحث الأول: تطور الصادرات غير نفطية 26

المطلب الأول: تطور الصادرات الإجمالية (الصادرات النفطية والغير نفطية) خلال الفترة (2000 - 2018)..... 27

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2018)..... 33

المبحث الثاني: إجراءات تنمية الصادرات غير نفطية 36

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة العملة..... 36

المطلب الثاني: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات الغير النفطية..... 39

المطلب الثالث: التنظيمية لترقية الصادرات خارج المحروقات 42

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الصادرات غير النفطية: 44

المطلب الأول: العقبات المتعلقة بجانب الطالب الخارجي: 44

المطلب الثاني: العقبات المتعلقة بجانب عرض الصادرات غير النفطية. 45

خلاصة الفصل: 49

خاتمة عامة..... 67

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	نية الصادرات الجزائرية (2000 - 2018)	28
الجدول رقم (02)	يكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 . 2018)	31
الجدول رقم (03)	نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي خلال (الفترة (2000 . 2018	34
الجدول رقم (04)	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال (الفترة (2000 - 2018	35

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	تطور الصادرات النفطية وغير النفطية (2000 - 2018)	29
الشكل رقم (2)	هيكل الصادرات غير نفطية خلال (2000 - 2018)	32

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم القضايا التي اهتمت بها مختلف دول العالم باعتباره الحل الوحيد للخروج من دائرة الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تحسين مستوى معيشي للفرد والمجتمع ككل، فهو يعتبر أحد أهم المؤشرات التي يتم بواسطتها قياس الأداء التنموي وتخلف الدولة وتقدمها.

كما أن للصادرات أهمية بالغة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال جلب النقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج.

والجزائر كغيرها من الدول أحادية التصدير تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث اهتمت بقطاع الصادرات أحادية الجانب منذ الاستقلال مركزة بالأساس على المحروقات دون غيرها مثلها مثل الدول النامية التي تتميز صادراتها بعدم تنوع في الإنتاج السلعي، فصادرات المحروقات تهيمن على 97٪ من الخصم الإجمالي للصادرات فهي تحقق أكبر دخل للدولة لذلك كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية، وقد أدركت خطورة الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات المالية المتمثلة في المحروقات خاصة بعد أزمة 1986.

لذلك فقد سعت الجزائر إلى الاهتمام بالمصادر غير النفطية للإيرادات المالية المستدامة، حيث قامت بتشجيع وتنمية الصادرات غير النفطية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتنميتها التي من شأنها أن تساهم في زيادة معدلات النمو وتحقيق متطلبات المجتمع، وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي والتخلص من أحادية التصدير.

1/ الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2018)؟

- من خلال هذا المنطلق قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:
- هل هناك علاقة نظرية بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية؟
- هل نجحت التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتنمية الصادرات غير النفطية؟
- هل ساهمت الصادرات غير النفطية زيادة في النمو الاقتصادي؟

2/ الفرضيات:

- الصادرات غير النفطية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بالجزائر.
- لم تنجح الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لتنمية صادراتها غير النفطية.
- نعم ساهمت الصادرات غير نفطية في زيادة النمو الاقتصادي؟.

3/ مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

ـ المستجدات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في عدم استقرار في أسواق النفط وتدبدب أسعاره هذا ما يحتم بتنمية الصادرات الغير نفطية.

ـ الأهمية التي يكتسبها الموضوع خاصة بعد الاهتمام المتزايد من طرف متخذي القرار بترقية الصادرات خارج المحروقات.

4/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تنمية الصادرات الغير نفطية انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو من جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي وما يتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية جراء تدبدب أسعار النفط.

5/ أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من وراء هذه الدراسة أننا سوف نبين جهود الجزائر في محاولة خروجها من الاعتماد على النفط بالإضافة إلى المجهودات والإجراءات لتنمية الصادرات الغير نفطية ومعرفة دور تنمية الصادرات الغير نفطية في النمو الاقتصادي.

6/ منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا الموضوع على إتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج لعرض محتويات الموضوع وذلك من خلال الوصف وتحليل البيانات.

7/ حصر حدود الدراسة:

قمنا بحصر حدود الدراسة في هذا الموضوع باختيار الجزائر كحد مكاني والفترة الزمنية الممتدة من 2000 ـ 2018 كحد زماني.

8/ صعوبات البحث:

ـ قلة المراجع.

ـ عدم الإلمام بجوانب الموضوع نظرا لاتساعه.

ـ عدم دقة الإحصائيات وصعوبة جمعها.

9/ هيكل البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين حيث قمنا في الفصل الأول بالتطرق إلى الايطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات وذلك من خلال التطرق لمفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتصدير من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني خصصناه للعلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والصادرات، والمبحث الثالث الدراسات السابقة والقيمة المضافة

وفي الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان دراسة تحليلية لمساهمة التنمية الصادرات غير نفطية في النمو الاقتصادي ويحتوي على ثلاث مباحث تناولت من خلاله:

تطور الصادرات غير نفطية ومستويات النمو وإجراءات ترقية الصادرات غير نفطية والتحديات.

الفصل الأول

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات.

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التصدير (الصادرات)

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات.

المطلب الأول: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات.

المطلب الثاني: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية.

المطلب الثالث: دوافع ومبررات تنمية الصادرات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات محلية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تمهيد:

إن النمو الاقتصادي من الأولويات التي تسعى الدول المختلفة لتحقيقه وخصوصا الدول النامية أو المتخلفة، التي تسعى لتحقيق معدلات نمو للخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر، وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية فهو يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم بواسطتها قياس الأداء التنموي.

ولقد أشارت الدراسات والأبحاث النظرية إلى أهمية التصدير، بما فيه (غير نفطي) ،الذي من شأنه أن يساهم في تطوير بعض القطاعات التي تدعم الاقتصاد على غرار القطاعات الأخرى التي تعتبر أهم القطاعات في اقتصاديات بلدان العالم.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى النمو الاقتصادي وإلى المفاهيم العامة للتصدير وأهميتها، كما سنتطرق للعلاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الصادرات من خلال التطرق للمباحث الثلاث.

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وصادرات.
- المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والصادرات.
- المبحث الثالث:الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتصدير:

نظرا لأهمية النمو الاقتصادي والذي يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم بواسطتها قياس الأداء التنموي، وكذلك الدور الذي تلعبه الصادرات في تحقيق معدلات النمو الإيجابية، سيتم التطرق إلى كيفية تأثير تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تناولها الاقتصاديون إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل وكأحد المقاييس تطورها .

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعريف المتعلقة من النمو والتي نالت نصيب وافر من اهتمام المفكرين:

لقد عرف النمو الاقتصادي بأنه «**عبارة عن ارتفاع معدل النمو الإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي** "[1].كما عرف " **أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها** » [2].ويعرف أيضا على أنه " **حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي** "[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن : " **النمو الاقتصادي هو عبارة ظاهرة كمية تتمثل أساسا في حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي** "

الفرع الثاني : أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي كمايلي[4]:

أ- **النمو الطبيعي:** هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالي في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل التراكم لرأس المال سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة تكوين السوق الداخلية بحيث لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

---

[1] محمد علي الشرقاوي ،**" النمو الاقتصادي وتحديات الواقع "** ،طبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ،2015، ص 98

[2] عريفات حرمي ،محمد موسى ،**"مبادئ الاقتصاد والتحيز الكلي "**، طبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، ص38

[3] علي مكيد،عمار معرشي،**"قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر "**مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 13، جامعة المدية ، سنة 2013، ص 174.

[4] محي الدين حمدان ،**" حدود التنمية المستدامة والاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "**، أطروحة دكتوراه ،تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 9،8

ب-**النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته عبر أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط وهو نمو ذاتي للحركة إذ استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود بتحول إلى نمو مضطرد ،وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

ج-**النمو العابر أو الغير مستقر** : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أو تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ،ويمثل هذا النمط النمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتيه وتجارتها الخارجية ،وهو يجعل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

د- **النمو الاقتصادي الموسع:**يتمثل في كون النمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن.

هـ-**النمو الاقتصادي المكثف** :في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف نبلغ نقطة الانقلاب، وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.

الفرع الثالث :مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي

هناك عدة مقاييس ومحددات للنمو الاقتصادي نذكر منها:

1- طرق قياس النمو الاقتصادي:

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي سنلخصها كما يلي[1]:

أولا : معايير الدخل: تعتبر مقاييس الدخل من المؤشرات الأساسية التي تستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي ويمكن أن نقسمها إلى ثلاث مؤشرات كما يلي:

أ- **الدخل القومي الكلي:** يمكن قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي ويعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة يقاس نصيب قطاع ما أو أحد مكونات الناتج القومي الإجمالي مثل الصناعة أو الزراعة بالقيمة المضافة التي تسهم بها هذا القطاع وتشير القيمة المضافة إلى قيمة الناتج من مرحلة معينة من الإنتاج.

ب-**الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي إذ يمكن أن يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثروتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم التكنولوجي.

---

[1] بناني فتيحة، **" السياسة النقدية والنمو الاقتصادي "** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير جامعة بومرداس ، 2009/2008 ، ص ص 5-6

ج- معيار متوسط الدخل الفردي : يعتبر متوسط الدخل الفردي أعلى المؤشرات الهامة لدى الكثير من المفكرين ،شأنه الدخل الوطني ،فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا فإن البلد يعتبر متقدما ،أما إذا كان منخفضا فإن البلد يعتبر متخلفا.

- **معدل النمو :(** الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

د- معادلة سنجرsinger للنمو الاقتصادي: في عام 1952 وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي معبرا عنها بثلاث عوامل :

- الادخار الصافي S
- إنتاجية رأس المال P
- معدل النمو السكان R

وتتخذ هذه الدالة الكل التالي : D= SP – R

حيث D يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد أي :

معدل النمو السنوي لدخل الفرد : معدل الادخار الصافي * إنتاجية الاستثمار – معدل نمو السكان.

ثانيا : المعايير الاجتماعية :

يقصد بها المؤشرات الخاصة بالنوعية كالمعايير الصحية والتعليمية ومعيار النوعية الحياة المادية ودليل التنمية البشرية.

ثالثا : المعايير الهيكلية :

تبحث المعايير الهيكلية عن مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية وأهمها:

- ✓ الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- ✓ الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- ✓ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

1- محددات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهي تلك العوامل التي تعمل إلى إحداث النمو ومن أهمها[1]:

[1] عبد الحميد عبد المجيد ،**" النظرية الاقتصادية ،تحليل جزئي وكلي "** ، دار الجامعة ،الإسكندرية ، مصر، 2007، ص ص 460، 471

أولا :الرأس المال المادي:

ينطوي الرأس المال المادي على كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدماتية، ويتخذ رأس المال لصورة العينة في الأساس، وعند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي.

فالتكوين الرأسمالي أو الاستثماري هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح، ويتخذ التكوين الرأسمالي معيار للتفرقة بين الدول المتقدمة والنامية والدول الغنية والفقيرة ويظهر الأثر الإيجابي للتكوين الرأسمالي أي زيادة معدل النمو الاقتصادي، تأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زادت الطاقة الإنتاجية كلما زاد الإنتاج كلما زادت إمكانية الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى المزيد من التخصص، مما يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني.

ثانيا : الرأس المال البشري:

يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي القومي أو المجتمع ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريس فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة أيضا إلى وجود الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، والمهارات المتوسطة وتوفير الصادرات المرتفعة فمجموع هذه المهارات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو.

ثالثا: مدى توفر المواد الطبيعية:

كلما توافرت الموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى وجب على الاقتصاد القومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه ويأمل أن تكون لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي الموارد الطبيعية مثل البترول ،المعادن ،الغابات وغيرها ،فكلما زاد استغلال هذه الموارد طبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

رابعا: التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج:

حيث يؤدي عامل التخصيص وقسيم العمل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي .

خامسا: التقدم الفني والتكنولوجي:

يلعب التقدم الفني والتكنولوجي دورا هاما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو.

المطلب الثاني: التصدير (الصادرات)

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا التي أولتها الدولة أهمية كبيرة بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة وإمكانية تلبية الحاجات الضرورية من الدول الأخرى ،ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها قصد تحقيق ميزان تجاري رابح.

الفرع الأول : تعريف التصدير

تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير ،وسنورد بعض هذه التعاريف فيما يلي:

. يعرف التصدير بأنه: "**هو قيام الدولة ببيع السلع والخدمات تنتج محليا إلى دول العالم الخارج**"[1].

. كما يعرف التصدير بأنه : "**هو عملية نقل وبيع المنتجات الوطنية خارج حدود القطر الوطني**"، **كما يمكن تعريفه على أنه " تدفقات العينية والنقدية العابرة للحدود بحيث يتم نقلها من المقيمين في دولة تجاه المقيمين في دولة**"[2].

. ويعرف أيضا بأنه: "**بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية** "[3].

ومنه نستنتج بأن التصدير هو قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبرية إلى دولة وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع وانتشار فرص العمل على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.

الفرع الثاني: أهمية وأنواع التصدير

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهمية وأنواع التصدير:

أولا: أهمية التصدير

تتجلى أهمية الصادرات من خلال[4]:

- ✓ التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض طاقات الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.
- ✓ إن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته يزيد من التنوع من مصادر الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ،ويجلب العملاء الأجنبية ويزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية.

---

[1] جمال عبد الناصر ،" **المعجم الاقتصادي** " ، دار أسامة ، عمان ، الأردن، ص 222

[2] نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم ،" **التجارة الدولية (دروس في القانون الدولي)** "، ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1999، ص 65

[3] محمود عبد الرزاق ، " **الاقتصاد المعرفي والتصدير** " ، الدار الجامعة للنشر والتوزيع ، سنة 2011، ص 50

[4] وصاف سعيد ،"**نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير** " ،ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية ،20-21 أفريل 2014، المركز الجامعي ،بشار ، ص ص 6-8

- ✓ تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج ،وهو الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل.
- ✓ مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاستحواد على أكبر نصيب من حجم التجارة الدولية.
- ✓ مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايد لفتح العديد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه لمنافسة الدولية.

ثانيا: أنواع التصدير

هناك ثلاثة أنواع للتصدير وهي كالتالي:

1- التصدير المباشر: هو دخول الشركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها تكاليف الاستثمار والمخاطر ، ومفترضة بأن العوائد المحققة من وراء دخولها المباشر يغطي تكاليف الاستثمار فضلا عن عدم رغبتها في إعطاء حصة من عوائدها المتحققة إلى الوسطاء[1].

وتتم عملية التصدير المباشر من خلال:

- o إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية (مدير التصدير) ومجموعة من المساعدين له وهدفهم البحث عن أسواق خارجية.
- o وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على أرض الأسواق الدولية وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق ورغبات الزبائن فيها.
- o تعيين مديرين ممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.
- o وكيل أجنبي في السوق الدولية حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في سوق الدولية.

2- التصدير غير المباشر: يتم التصدير غير المباشر من خلال قيام الوسطاء (وكلاء أو وكلاء التصدير) ،بشراء المنتج مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعها إلى الدولة أجنبية وتحته إسم وكيل البائع أو وكيل التصدير وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية [2].

---

[1] تامر البكري ،**" التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)** ، دون طبعة ،إدارة اليازوري العملية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003، ص 363

[2] نظام موسى سويدان ،**"التسويق المعاصر (مفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004و2005) "**، دون طبعة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2003، ص 25

1- التصدير المشترك أو المنظم : هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم نشاط التصدير ،حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية [1].

الفرع الثالث: دوافع ومحددات للتصدير

سنتطرق إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير والمحددات نذكر منها:

أولا : دوافع التصدير

يمكن تلخيصها في ما يلي:

- عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي أن ايجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل نواة إستراتيجية لتنمية أشمل.
- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.
- نمو الطلب في السوق الأجنبي وكن أضعف تنافسية فيه ، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية[2].

وهناك دوافع أخرى تابعة من داخل المؤسسة منها[3]:

- ✓ **عوامل تجارية** :تتمثل في تشبع السوق الموسمية ، تخصص المؤسسة؛
- ✓ **عوامل مالية** :تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التداول والتواجد في عدة أسواق دولية.
- ✓ **عوامل بيئية** : تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغيير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.
- ✓ يمنح الدفاع عن المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.
- ✓ عملية الطلب على المنتجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.

---

[1] رضوان المحمود العمر ،**" التسويق الدولي "** ، دون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2007، ص 141

[2] حمشة عبد الحميد ،**" دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة "** ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013/2012، ص - ص 55-56

[3] علاوي عمر ،**"تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق "**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،تونس 2007، ص 150

ثانيا: محددات الصادرات

إن حجم الصادرات لأي دولة في أي وقت يتحدد عن طريق ثلاث محددات هي:

1- **الطلب العالمي:** فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر عامل مهم مسفر لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه.

2- **حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج:** فإذا كان حجم التشغيل غير تام (يقترب من التشغيل الكامل) وطاقات الإنتاج الضروري منخفض فإن زيادة الطالب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدول ، وبالعكس إذا كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يتم بترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز نمو الصادرات.

3- **تنافسية المنتجات المصدرة:** إن التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتجاتها في السوق الخارجي ،حيث يعتمد دلك على مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وأوقات التسليم ،الشبكة التجارية والمالية ... إلخ، حيث تعتبر التنافسية التكاليف المؤشرين الرئسين المستعملين.

أ- **تنافسية الأسعار:** وتقاس بالعلاقة لأسعار صادرات الشراء التجاريون (بالأورو وسعر الصرف المستعمل) بالنسبة لأسعار الصادرات المحلية وتقاس بالعلاقة التالية: Pex/Pfx

- ✓ **Pex:** مؤشر أسعار الصادرات الأجنبية.
- ✓ **Pfx:** مؤشر أسعار الصادرات الوطني.

يعتبر التضخم وسعر الصرف العاملين الرئيسيين اللذان يحفران تنافسية السعر للصادرات ،فإذا كان سعر الصرف لدولة معينة مستقرة فإن التضخم في تلك الدولة سوف ينخفض مقارنة مع الخارج ومع وجود التضخم مستقر ينخفض مقارنة مع باقي العملات وبالتالي فإن تنافسية السعر للصادرات سوف تنخفض.

ب-**تنافسية التكاليف:** وتقاس بالعلاقة بين الأجور الابتدائية للخارج على التكاليف الأجور الابتدائية في الدخل، فإذا كانت هذه العلاقة متزايدة فإن تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترفع والعكس صحيح[1].

[1] ناصر الدين قريبي ،"**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر –**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران ، الجزائر، 2014، ص 5

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصاد ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تنمية الصادرات وركن وجهودهم في البحث وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات وتوضيح أسباب هده الظاهرة وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر نمو الصادرات كذلك التدابير المتخذة لتنمية الصادرات.

المطلب الأول: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات

ودلك من خلال :

1- آثار مضاعف الصادرات :

إدا كان اقتصاد دولة متفتح على الخارج فإن دخل الناتج المحلي الإجمالي اقتصاديات تلك الدول يعطى بالعلاقة: y+M=c+I+y.....(01)

$$Y = c + s : c + I \ldots. (01)$$

$$C = M + s \ : c + I \ + x \ldots..(02)$$

- **Y:** الناتج المحلي الإجمالي ؛
- **C:** الاستهلاك النهائي ؛
- **I:** الاستثمار ؛
- **M** : الواردات؛
- **S:** الادخار .

ويطرح الاستهلاك (c) من كلا الطرفين ويصبح لدينا المعادلة التالية :

$$S+M = I + x.....(03)$$

وبتعظيم المعادلة (03) يمكن كتابة المعادلة التالية :

وبقسمة طرفي المعادلة (04) على :Δy :

$$\frac{\Delta s+\Delta M}{\Delta Y} + \frac{\Delta I+\Delta X}{\Delta Y} = \Delta y.....(05)$$

وبالتالي :

$$\Delta y = (\Delta I + \Delta x)\frac{\Delta \partial}{\Delta s+\Delta M} \quad ...(06)$$

ويمكن كتابة المعادلة (06) على الشكل التالي :

ومع الملاحظة [1]:

- $\frac{\Delta s}{\Delta y}$ ويمثل الميل الحدي للادخار.
- $\frac{\Delta M}{\Delta y}$ ويمثل الميل الحدي للواردات.
- ويمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي :

وبفرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الخام PIB نفرض أن : $\Delta I = 0$ لتصبح المعادلة (08) كما يلي:

$$\frac{\Delta y}{dx} = \frac{1}{s+M} \quad \ldots..(09)$$

ويسمى : $\frac{1}{s+M}$ بالمضاعف التجارة الخارجية.

وبالتالي فإن كل ارتفاع في الصادرات يحدث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي PIB بمقدار أكبر من الزيادة في الصادرات فمضاعف التجارة الخارجية يكون له تأثير أكبر إدا كانت المقادير الحدية للادخار والواردات ضعيفة (صغيرة) فالارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي سوف يحدث تلقائيا زيادة في نمو الصادرات.

2- من خلال علاقة الارتباط والانحدار بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

إن معظم الدراسات التي تضمنتها هده المجموعة تناولت العلاقة لبين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج معتمدة بدرجة كبيرة على بيانات مقطعية أو سلاسل زمنية لعينات مختلفة من الدول عبر فترات زمنية متباينة أهمها :

- دراسة أمري EMORY قام أمري ببحث العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي بالاعتماد على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي والصادرات لخمس دول خلال الفترة (1963 . 1953) وقد اعتمدت هده الدراسة على متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للتنمية ،كما تم التعبير عن كافة المتغيرات باستخدام الأسعار الثابتة وجاءت الدراسة لتؤكد وجود علاقة قوية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الدي يرتفع بنسبة (*1%*) مقابل كل زيادة في الصادرات بنسبة (2.5*%*).

  كما أوضحت الدراسات أن علاقة الارتباط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية تقوم على التأثير المتبادل بينهما أكثر من قيامها على التأثير من جانب واحد إلا أن الصادرات تبقى هي العامل الأساسي في التشجيع وحث النمو بسبب العديد من المنافع والآثار المترتبة على الصادرات[2].

- **دراسة مكانيلي MICHAELY** حاولت الدراسة ميكانيلي تقصي العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة لعينة من الدول هي 41 دولة خلال الفترة (1973-1950) وأظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين معدل النمو

[1]- BERNIERB et SIMNY (2001) , Institution à la macroéconomie 8ème édition , Dunod , Paris , France , p 166-168

[2] محمود حامد عبد الرزاق ،**" تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية "** ، مكتبة الحرية للنسر والتوزيع ، مصر ، ص 36

الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية ومعدل نمو الناتج الإجمالي ككل ،كما بينت النتائج بأن تلك العلاقة الايجابية قوية في 23 دولة وضعيفة في 18 دولة أخرى هي من الدول الفقيرة واستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إدا كانت هده البلدان قد حققت الحد الأدنى من النمو الاقتصادي[1].

- دراسة ثايلر TAYLER بين ثايلر في الدراسة التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي و توسيع الصادرات والتي أجراها على 55 دولة نامية للفترة (1960-1977) حيث قام بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية وأظهرت النتائج أن معدل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل يساوي49% حسب اختبار بيرسون 48% حسب اختبار سبيرمان ،أما بالنسبة للدول النامية النفطية فقد سجل تايلر معدل ارتباط 55 % ، حسب بيرسون 50% ،حسب سبيرمان ،كما خلص أيضا إلى الزيادة في الصادرات بمعدل 17.5% تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% أما بالنسبة للأقطار النامية الغير نفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 8.6% تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%[2].

3- من خلال العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

اهتمت هده المجموعة بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بغرض تحديد هل العلاقة بين نمو الصادرات تسير في اتجاه واحد أم مادا ؟ ، وطبيعة تلك العلاقة ،ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

- دراسة جينغ ومرشال JUNG and MARCHALL استخدم مارشال عينة تتكون من 37 دولة خلال الفترة (1950-1981) وقام باستخدام اختبار قرانجر لاختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي .

يعتقد الباحثان أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس الوقت يمكن أن يؤدي نمو الناتج إلى نمو الصادرات ولقد توصلت هده الدراسة إلى أن هناك 4 دول فقط تأكد فيها الفرض القائل بأن الصادرات تسبب النمو وهي (أندونيسيا ،مصر،كوستاريكا ، الإكوادور) ،وتحقق افتراض أن نمو الصادرات يؤدي إلى تدهور معدل نمو الناتج القومي في 6 دول (إسرائيل ، جنوب إفريقيا ، كوريا ، باكستان، بوليفيا ، بيرو)[3].

- **دراسة شو *CHOWW*** : اقتصرت هده الدراسة على البحث العلاقة نمو الصادرات الصناعية ونمو الصناعات التحويلية في 8 دول حديثة العهد بالتصنيع خلال الفترة (1960-1970) وقد توصلت نتائج هده الدراسة إلى أن معظم دول محل الدراسة قد أظهرت علاقة سببية تبادلية بنن نمو الصادرات وتنمية الصناعات التحويلية ويوجد تأثير متبادل بين هدين المتغيرين بحيث يعزز كل منها الآخر كما يؤكد هده

---

[1] رنان مختار ،**"التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي "** ، منشورات الحياة ،2009، ص 67

[2] مصطفى بن ساحة ،**" أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، ، المركز الجامعي غرداية ، الجزائر ، 2010، ص 42

[3] محمود حامد عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

الدراسة الدور الحيوي الذي من الممكن أن تساهم به إستراتيجية تنمية الصادرات في دعم النمو في ظل نموذج تنموي يعتمد على التوجه إلى الخارج[1].

- **دراسة شنج chang**: اهتمت هده الدراسة بالتعرف على العلاقة السببية بين رأس المال البشري والصادرات الحقيقية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في تايوان خلال الفترة (1992-1995) ودلك باستخدام منهج التكامل المشترك واختبار النسبية في إطار نموذج تصحيح الخطأ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة الصادرات تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري، وقد تم استنتاج ذلك بسبب وجود علاقة سببية تسير من رأس المال البشري إلى الصادرات الحقيقية[2]، ومن خلال ذلك فإن الصادرات الغير نفطية تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر للطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الصناعي بشكل عام فقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى حالات اقتصادية مختلفة ،تكمن في اشباع رغبات وحاجات المجتمع.

إن الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا دا أهمية كبرى ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هده السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر ، فكلما كان ارتفاع أسعار النفط كلما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي ، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة كما يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدول المصدرة له، ويظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير والجزائر باعتبارها تركز شبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة ومن ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، الأمر الذي يهدد اقتصاد البلد في حالة تدهور عوائد هده الصادرات وعليه يمكن القول بأن هدا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادرتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة ونهائية بشكل كبير[3]:

---

[1] قاسمي لخضر ،" **أثر الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائر** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014/2013، ص ص 98-99

[2] مجدي الشوريحي ،" **العلاقة بين رأس المال والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان** "، بحث مفتوح في الملتقى حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية 27-28نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، ص 07

[3] حياة بن سماعين، ريان زير ،" **الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2005-2014)** " ، العدد 12 ، 02 جوان 2017، ص 186

أ- **مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية :**

إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية ،سوف يترتب عنه بالضرورة تدبدب في المداخيل من العملة الصعبة ،والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال هدا التدبدب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.

ب-**مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي:**

ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة ، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية، تعتبر الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على دلك حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى على الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية ،وتمكنت هده الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الدي يخدم بلدها الأم.

فبالنسبة للاقتصاديات النامية والتي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا أساسيا هده الصناعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة ،توجب على هده الأخيرة أن تكون دات دور فعال من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالاستغلال الموارد و بيعها وتصديرها ، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب و الإنتاج والصيانة وتطوير الأصول وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات، وفض الضرائب على الإنتاج وصيانة وتطوير الأصول ...إلخ ، لكن استقراء واقع هده الدول يقول بأن هده الأخيرة لا تزال تنتج الدول الصناعية الكبرى.

ج- **مخاطر نهوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج :**

إن إنتاج النفط يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعا لدلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة والدي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة وعليه استخراج النفط المستثمر يعني بالضرورة نصوب مكانة كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه ، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان ،وأيضا تستوجب هده العمليات صرف مبالغ ضخمة ،وهدا معناه أنه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إدا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي ، تعبئة رؤوس طائلة لتحقيق دلك.

د- **مخاطر التوجه نحو معايير بديلة للطاقة النفطية:**

نقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين:

1- **مصادر طاقة أساسية :** وهي تلك المصادر التقليدية التي تعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية ،وتسهم هده المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة.

2- **مصادر طاقة بديلة:** وهي مصادر طاقوية حديثة ،مثل طاقة شمسية، الطاقة الهوائية و الطاقة الأمواج والطاقة الهيروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا، فيرى أنه ينتظر تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة [1].

الفرع الثالث: دوافع ومبررات تنمية الصادرات غير نفطية

تتمثل فيما يلي [2]:

أ- النزعة الحمائية :

كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتها الدول المتقدمة سنوات الثمانينات وكنتيجة أيضا للركود العالمي الذي ساد في معظم دول العالم ، نزعت الدول المتقدمة والصناعية الكبرى إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وإرادتها من كافة السلع الأولية والصناعية كما اتجهت هده الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعد ما مانجحت الجات تخفيض متوسط التعريفات الجمركية.

إن هده النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية ودلك في منتصف السبعينات ويرجع هدا التوجه المتنامي نحو نزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية ،بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة بيد أن تنتقل إلى دولة أخرى قد تكون أقل تقدما وأمام حافز وفرة عناصر وتصديره إلى الأسواق الخارجية وهنا تتعرض الدول صاحبة الاختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل وحتى في سوقها الداخل، وهو ما يدفع بهده الدول المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة.

ب ـ معدل التبادل:

عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصحب في محله الدول النامية ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى ارتفاع الشديد في حين وفي جهة المقابلة اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى انخفاض ويرجع هدا التدني في أسعار المواد الأولية الخام إلى تراخي الطلب العالمي كنتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي

[1] حياة بن سماعين، ريان زير ،مرجع سبق دكره ، ص 187

[2] طراح بن لحرش ،**" تشجيع الصادرات خارج المحروقات "** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، الجزائر ، 2013/2012، ص ص 103-104

حققته الدول الصناعية المتقدمة وهو ما ساعدها على الاقتصاد في مواده الأولية المستوردة والتي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

ج- **الدين الخارجي:**

إن الاختلافات الحاصلة في موازين المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان جعل العديد من الدول التي تعاني من مثل هده المشاكل تحاول اللجوء إلى الاقتراض من الخارج ،وهو ما سبب لها عجز في الميزان التجاري ،وقد تعمق هدا العجز كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة وهده القروض مما سبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية وبدرجة أكبر الدول الغير النفطية منها:

أمام هده الأزمات الخانقة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات ،بات لزما على هده الدول أن تبحث لها عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي الدي تسجله بديلا عن القروض الخارجية وهنا يبرز أثر التصدير كأنهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات ويعتمد هدا المصدر بالأساس على تطور القدرة التصديرية والاهتمام أكثر باستراتيجيات التسويق الدولي ، وأمام السرعة الرهيبة الحاصلة في مجال الاختراعات والتكنولوجيات الحديثة والتي انعكست على التحسن في مستوى جودة السلع استوجب الأمر وضع استراتيجية قوية لتنمية الصادرات غير نفطية ،مما يكسبها القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة:

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه الباحثين السابقين في مجال دراستنا لما له من علاقة بها حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب.

تطرقنا في المطلب الأول دراسات محلية والمطلب الثاني دراسات عربية، والمطلب الثالث القيمة المضافة.

المطلب الأول: دراسات محلية

سنتناول في هذا المطلب الدراسات المحلية التي قامت بدراسة نفس موضوع دراستنا:

فرع 1: دراسة عطاء الله بن طيرش: تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج قطاع المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/ 217.

* انطلقت من إشكالية التالية "هل تتوقف صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري في السوق الخارجية.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج نذكر منها ما يلي:

إنه بغية تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات وعزيز ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية، وجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى هذه الأخيرة من مقدرة التأقلم مع المستجدات التكنولوجية ومرونتها مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

نلاحظ تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات معينة دون سواها مثل: قطاعي البناء والخدمات مع ضعف كبير في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعية، هاذين القطاعين اللذان يشكلان عبء كبير للواردات الجزائرية.

فرع 2: دراسة وصاف سعيدي: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع وتحديات الباحث، العدد 1، 2002، جامعة ورقلة، الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج:

- إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية يخلف مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، وإقامة تحالف فيما بين المؤسسات، فالجزائر تملك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعة، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التقليدية والسياحة، مما جعل أمر ترفيه الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

- رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في تفعيل في علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية وإنشاء منطقة التبادل الحر الأرومتوسطية، لكون عملية تأهيل الاقتصاد الوطني ما زالت تراوح مكانها.

المطلب الثاني: دراسات عربية

سنتناول في هذا المطلب نفس الموضوع

فرع 1: دراسة مصطفى بالحر:

- دراسة مصطفى بالحر 2006 تحت عنوان الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت حيث هدفت هذه الدراسة إلى الإشارة وتبيان مختلف الأساليب والسياسات الحديثة المعتمدة في تنمية الصادرات وذلك بأخذ تجارب الدول التي نجحت مسبقا في هذا المجال والتي من خلالها حققت معدلات نمو مرتفعة مثلا مثل دول جنوب شرق أسيا حيث ركز على أهمية تطور وتنمية هذا القطاع ليست من ناحية الكم فحسب بل من ناحية النوعية والديناميكية وامتلاك الدول لميزات تنافسية لميزات في بعض السلع التي يزداد الطلب عليها.

فرع 2: دراسة سناء إبراهيم: دور الصادرات الغير نفطية في تنمية الاقتصاد القومي (1995 - 2005) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، 2016.

- هدفت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف وهي إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصادرات الغير نفطية في التنمية الاقتصادية والتعرف على أسباب تراجع الصادرات الغير نفطية، ونسلط الضوء على المشاكل التي تواجه المصدرين وأيضا التعرف على السياسات ترقية الصادرات الغير نفطية باعتبارها ركيزة أساسية لمعالجة مشاكل الصادرات وعدم وجود ضمانات كافية لنشاط التصدير المعقدة لعملية الصادرات وكذلك توفير الترويج والدعاية الكافية للصادرات غير نفطية التي تقف عائق أمام فتح أسواق جديدة في الخارج.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن المعلومات والبيانات تشكل إحدى حلقات المفقودة في نشاط الصادرات الحالي والتضارب في نشاطات الصادرات أدى إلى اضطراب واسع على مختلف الأداء الاقتصادي للدولة فقد ظلت سياسات الدولة نحو الصادرات غير محددة ومرتبطة بالتطورات الاقتصادية إلى أخر لذلك لم تستطع الدولة المتمثلة في وزارة التجارة الخارجية من التزام خطة واضحة لتنمية الصادرات.

المطلب الثالث: القيمة المضافة:

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أن الدراسة الحالية ارتبطت بمتغير آخر هو النمو الاقتصادي في المقابل الدراسات السابقة ارتبطت بمتغيرات أخرى، زيادة على ذلك فترة دراستنا حديثة مقارنة مع الدراسات السابقة.

وفيما يخص النتائج توصلت إلى أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من الأحادية في التصدير على الرغم من الإجراءات المبذولة للخروج من التصدير النفطي حيث الصادرات الغير نفطية ساهمت بنسبة ضئيلة فقط في معدلات النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل :

من خلال هدا الفصل تم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي والصادرات ولقد تبين هناك أهمية كبيرة للصادرات على النمو الاقتصادي وهدا نتيجة اعتبار أن الصادرات بصفة عامة آلة دفع للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية مؤكدة على الدرجة العالية بين معدل النمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية دور تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي

(2000 - 2018)

تمهيد

المبحث الأول: تطور الصادرات غير نفطية

المطلب 1: تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2000 . 2018).

المطلب 2: هيكل الصادرات غير نفطية خلال الفترة (2000 . 2018).

المطلب 3: تطور العلاقة بين الناتج المحلي والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 . 2018).

المبحث الثاني: إجراءات تنمية الصادرات

المطلب 1: تخفيض العملة وتحرير التجارة.

المطلب 2: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير نفطية.

المطلب 3: الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الصادرات غير نفطية.

خلاصة الفصل.

تمهيد

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن، حيث تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي... إلخ حيث كان التصدير ولا يزال أحد دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول خاصة النامية منها.

وقد أبدت الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بتنمية الصادرات غير النفطية وهذا لتنويع مصادر دخلها ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات النفط في الأسواق العالمية، حيث عملت على ترقية صادراتها، إلا أن تطور حصيلة غير النفطية تشهد تدبدبا طيلة هذه السنوات وبقيت تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تغيير نمط التجارة الخارجية من الاحتكار إلى تحرير التام واتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية لتشجيع الصادرات واستحداث بنيان مؤسساتي يساند قطاع التصدير، غير أنه لا يزال هناك بعض المشاكل التي تعرقل نشاط التصدير غير نفطي في الجزائر.

وبناءا على ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الصادرات الغير نفطية خلال الفترة (2000 ـ 2018)

المبحث الثاني: إجراءات تنمية الصادرات غير النفطية

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الصادرات الغير نفطية.

المبحث الأول: تطور الصادرات غير نفطية

تمهيد:

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب مهمة من التطور الذي حققه البلد، إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الانتاجيا الاقتصادي لاقتصاد ما على التكوين السلعي لحركة التجارة الخارجية لهذا البلد، ما يهمنا هنا شق الصادرات السلعية بصفة عامة، والصادرات غير النفطية بصفة خاصة.

وسنحاول في هذا المبحث دراسة وضعية الصادرات والصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 ـ 2018) بالإضافة إلى تركيزها السلعي وفي الأخير ندرس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات في نفس الفترة.

المطلب 1: تطور الصادرات الإجمالية (الصادرات النفطية والغير نفطية) خلال الفترة (2000 ـ 2018)

سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018)

الجدول رقم (1): بنية الصادرات الجزائرية (2000 ـ 2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات نفطية	النسبة	صادرات غير نفطية	النسبة	صادرات إجمالية	النسبة
2000	1619	٪72.56	612	٪2.77	2231	٪100
2001	18484	٪96.71	648	٪3.38	32،19	٪100
2002	18091	٪96.10	734	٪3.89	18825	٪100
2003	23988	٪9805	477	٪1.95	24465	٪100
2004	31548	٪97.25	660	٪2.05	32208	٪100
2005	45588	٪98.05	907	٪1.95	46495	٪100
2006	53608	٪97.84	1184	٪2.16	54792	٪100
2007	59605	٪97.85	1312	٪2.15	60917	٪100
2008	77192	٪97.53	1954	٪2.47	79146	٪100
2009	44411	٪97.15	1066	٪2.85	45477	٪100
2010	56143	٪97.20	1619	٪2.80	57762	٪100
2011	71662	٪97.08	2140	٪2.92	73802	٪100
2012	70571	٪97.18	2048	٪2.82	72620	٪100
2013	63662	٪96.72	2161	٪3.28	65823	٪100
2014	58362	٪95.41	2810	٪4.59	61172	٪100
2015	33081	٪94.15	2057	٪6.00	35138	٪100
2016	27917	٪94.00	1781	٪3.95	29698	٪100
2017	33203	٪94.61	1930	٪5.39	35132	٪100
2018	38953	٪94.09	2830	٪5.91	41789	٪100

المصدر: مديرية الجمارك النشرات الإحصائية الثلاثية (2008 . 2013 .2014 . 2018 . 2020)

ـ من خلال الجدول رقم (01) يتبين أنه:

تعتمد بنية الصادرات الجزائرية بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات حيث تراوحت بسبتها في الفترة(2000 ـ 2018)ما بين 72،56% و98،05%.

الشكل رقم (1): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية (2000 - 2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

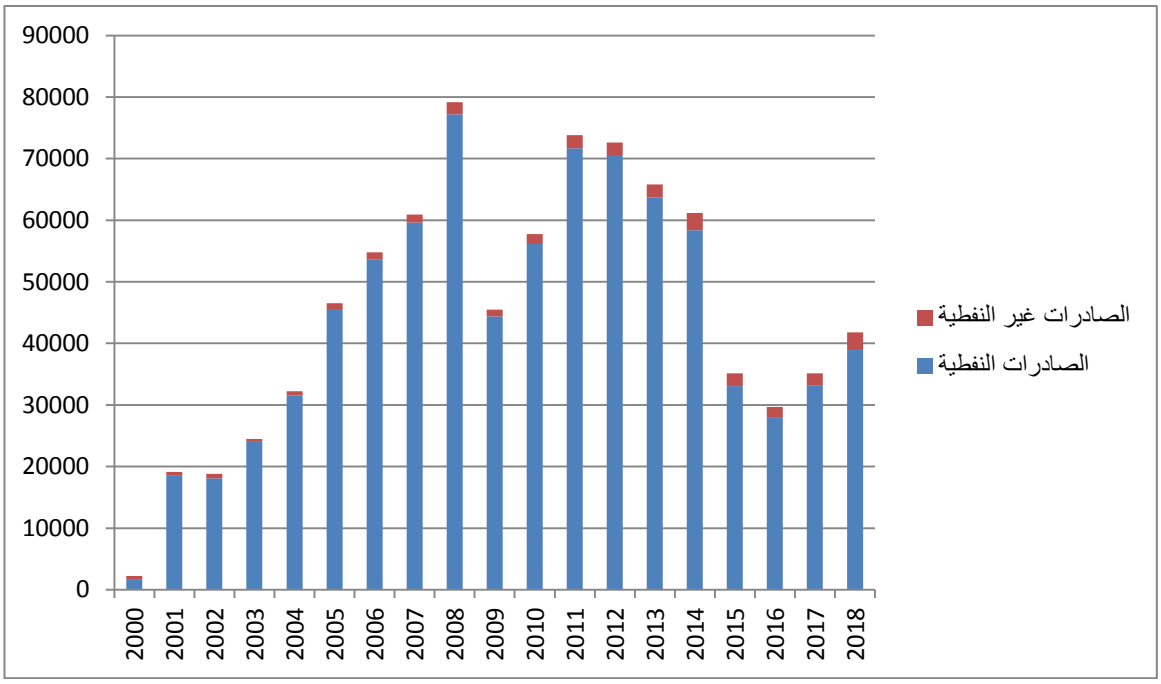

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

ـ نلاحظ من خلال البيانات أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الصادرات الإجمالية للجزائر لا تتعدى 6% من إجمالي الصادرات طول فترة الدراسة حيث سجلت قيمة 612 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 2،77% من إجمالي الصادرات وهذا في سنة 2000 ثم تطورت هذه القيمة إلى أن وصلت إلى 2830 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 5،91% من إجمالي الصادرات.

خلال هذه الفترة سجلت الصادرات غير نفطية تذبذبات مستمرة في قيمتها، حيث كانت سنة 2015 هي السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة بنسبة 6،00% أما باقي السنوات فكانت في حدود 2% و3% حيث أن الفترة 2000 إلى 2008 عرفت تزايد تدريجي في نسبة الصادرات غير نفطية ونلاحظ أن سنة 2008 وصلت قيمتها إلى 1954 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 2،47% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول حيث أن المنتوجات المصدرة غير نفطية تتشكل أساسا من مشتقات البترول، مما أدى أيضا إلى ارتفاع الصادرات الإجمالية حيث بلغت 77192 مليون دولار أمريكي سنة 2008 أما في عام 2009 فقد تراجعت حصيلتها بقيمة 1066 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 2،85% وهذا راجع لعدة قرارات منها منع تصدير النفايات وتصدير المواد الغذائية المست المستخرجة، وأيضا انعكاسات الأزمة المالية، لكن مع حلول سنة 2010 ارتفعت الحصيلة مرة أخرى لتصل إلى 1619 مليون دولار أمريكي الحصيلة واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2014 حيث وصلت 2810 مليون دولار أمريكي بنسبة 4،59% من إجمالي الصادرات الإجمالية لتنخفض مرة أخرى سنة 2015 حيث سجلت الحصيلة

20573 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات لتصل إلى 1930 مليون دولار أمريكي سنة 2017 وتزايدت في سنة 2018 بقيمة 2830 بنسبة 5،91% من إجمالي الصادرات.

ـ ومن خلال ما سبق نستنتج أن معظم الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية ونسبة الصادرات الغير نفطية في زيادة الصادرات الإجمالية ضئيل جدا.

الجدول رقم (2): هيكل الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 . 2018)

الوحدة: مليون دولار

	موادغدائية	مواداولية	مواد مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكيه	مجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	47	49	316	1	29	35	477
2004	66	27	432	_	50	15	660
2005	67	134	656	_	36	14	907
2006	73	196	828	1	44	43	1184
2007	92	153	988	1	44	34	1066
2008	121	340	1390	_	69	34	1066
2009	113	170	692	_	25	49	1619
2010	305	165	1089	_	27	33	2140
2011	357	162	1495	_	36	16	2048
2012	314	167	1519	_	30	18	2161
2013	402	108	1608	_	25	18	2810
2014	323	110	2350	_	15	10	2810
2015	239	105	1685	_	17	11	2057
2016	327	84	1299	_	53	18	1781
2017	349	73	1410	_	78	20	1930
2018	373	92	2242	_	90	33	2830
مجموع	3663	2267	21519	56	810	453	28768

المصدر: إعداد الطالبة انطلاقا من مديرية الجمارك، النشرة الإحصائية ثلاثية (2007 . 2008 . 2013 . 2014 . 2018 . 2020)

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الصادرات خارج المحروقات تتكون من 6 أصناف أساسية وتختلف نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يلي:

الشكل رقم (2): هيكل الصادرات غير نفطية خلال (2000 ـ 2018)

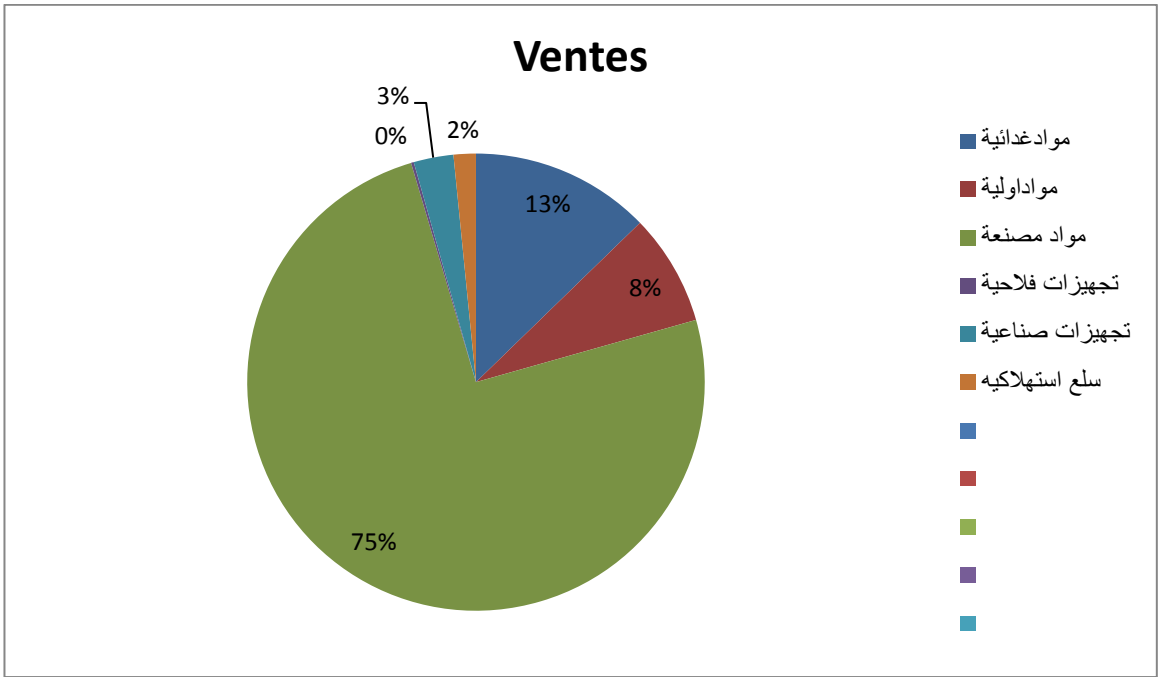

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يتحدد التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات في المجموعات التالية:

• **المواد نصف المصنعة:** وتحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة والقيمة حيث بلغت 74،8% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000 ـ 2018) وحققت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 2350 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لكونها تتمثل في الزيوت ومشتقاتها وهذ الأمر راجع لارتفاع البترول.

• **المواد الغذائية:** تأتي في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 12،7% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000 ـ 2018) حيث عرفت تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة وانتقلت من 32 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 373 مليون دولار أمريكي سنة 2018، وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم الفلاحي والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره، وتضم هذه المجموعة بالدرجة الأولى السكر الأبيض، التمور، العجائن الغذائية... إلخ.

• **المواد الأولية:** تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 7،8% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000 ـ 2018) وتتكون أساسا من الفوسفات، الزنك، النحاس، حيث أن الجزائر تزخر بالثروات الطبيعية من هذا النوع إلا أنها لم تستغل استغلالا حقيقيا وهذا ما يفسر مساهمتها بنسبة ضعيفة من إجمالي الصادرات غير النفطية والتي عرفت ارتفاعا خلال نفس الفترة حيث سجلت سنة 2000 بقيمة 44 مليون دولار أمريكي لترتفع في سنة 2018 إلى 92 مليون دولار أمريكي.

• **سلع التجهيزات الصناعية:** تأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 2،8% خلال الفترة (2000 ـ 2018) وتتكون أساسا من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك، الأشغال العمومية وسجلت أعلى حصيلة في 2018 تقدر بـ 90 مليون دولار أمريكي.

• **سلع استهلاكية:** تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة 1،5% من إجمالي الصادرات غير نفطية خلال الفترة (2000 ـ 2018) وتتشكل أساسا من مواد التنظيف ومواد التجميل، الأدوية، الورق... إلخ.

• **التجهيزات الفلاحية:** تأتي في المرتبة الأخيرة حيث سجلت نسبة مساهمة ضعيفة جدا قدرت بـ 0،1 من إجمالي الصادرات غير نفطية خلال الفترة (2000 ـ 2018) وتتكون منتجاتها من الجدارات أو بعض اللوازم الأخرى، وبقيت قيمتها تتدهور حتى انعدمت في بعض السنوات.

المطلب 3: تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 ـ 2018)

سنتطرق في هذا المطلب إلى علاقة الناتج المحلي مع الصادرات باعتباره أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

الفرع 1: نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي PIB:

ـ سنبين من خلال هذا الجدول نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي (2000 ـ 2018).

الجدول رقم (3): نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 . 2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الصادرات
2000	2.231	54.79	./.4
2001	19.31	54.74	./.34
2002	18.825	56.76	./.33
2003	24.465	67.86	./.36
2004	32.208	85.33	./.37
2005	46.495	103.20	./.45
2006	54.792	117.03	./.46
2007	60.917	134.85	./.45
2008	79.146	171.01	./.46
2009	45.477	137.21	./.33
2010	57.762	161.16	./.35
2011	73.802	200.25	./.36
2012	72.620	209.72	./.34
2013	65.823	209.72	./.31
2014	61.172	213.86	./.28
2015	35.138	166.36	./.21
2016	29.698	160.00	./.18
2017	35.132	170.16	./.20
2018	41.789	175.41	./.23

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية(2007، 2008، 2009، 2013، 2020) البنك الدولي www.wolrd.bamk.org

ـ من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تشكل نسب معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 32% خلال الفترة (2000 ـ 2018).

نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

- سنبين من خلال هذا الجدول نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2018)

الجدول رقم (4): نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الصادرات
2000	612	54.79	./.1
2001	648	54.74	./.1
2002	734	56.76	./.1
2003	477	67.86	./.0.7
2004	660	85.33	./.0.7
2005	907	103.20	./.0.8
2006	1184	117.03	./.1
2007	1312	134.85	./.1
2008	1954	171.01	./.1
2009	1066	137.21	./.0.7
2010	1619	161.16	./.1
2011	2140	200.25	./.1
2012	2048	209.72	./.0.9
2013	2161	209.72	./.1
2014	2810	213.86	./.1
2015	2075	166.36	./.1
2016	1781	160.00	./.1
2017	1930	170.16	./.1
2018	2830	175.41	/.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي على النشرات الإحصائية الثلاثية (2007، 2008، 2009، 2013، 2020)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات غير النفطية تشكل نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي حيث بلغ متوسطها خلال الفترة (2000 ـ 2018) نسبة مساهمة 1% ونلاحظ كذلك أنها في كل السنوات لا تتجاوز 1% وهي السنوات التي تكون فيها أسعار البترول مرتفعة، ومنه نستنتج بأن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة حيث أنها تمثل في أغلب الأحيان 1% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة جد هامشية بالمقارنة مع الصادرات النفطية.

المبحث الثاني: إجراءات تنمية الصادرات غير نفطية

التمهيد:

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على اثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، و لمواجهة هده التقلبات قامت الجزائر بعدة إجراءات و تحفيزات من شانها النهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة العملة

في هذا الايطار اتخذت عدة إجراءات من اجل تنمية الصادرات و تشجيعها منها:

الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

تميزت السياسة التجارية في الجزائر بثلاث مراحل:

أولا : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962/1969

حاولت الدولة خلال هذه الفترة فرض نوع من الرقابة على التجارة الخارجية ، وذلك من خلال اعتماد جملة من الإجراءات و المراسيم بهدف تحقيق القدرة على السيطرة التامة على الاقتصاد الجزائري و تخليص البلاد من الوصايا المفروضة عليها من القوى الاستعمارية ، وهذا بإقامة علاقات اوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية.

منذ سنة 1963 اتخذت الدولة تدابير مالية و اقتصادية لحماية الصناعات المحلية الناشئة ، حيث اعتمدت على نظام الحصص و الذي يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى تراخيص من قبل وزارة المالية ، و بذلك أصبحت كل من الواردات و الصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة مثل الحصول على الترخيص المسبق و احترام الحصص المقررة ، و كان الهدف من نظام الحصص هو الحد لسلع الكمالية و اقتصاد العملات الأجنبية إضافة إلى تحسين وضعية الميزان التجاري كما تم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات المسيرة مباشرة من طرف الدولة[1].

[1] - Benri SS ad. H. Ecinomie de dèveloppenent de A lgérir. 2éme. Eolitioin. O.P.U.Alger 182. P76.

ثانيا: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1989/1970

بعد مرحلة الستينات جاء المخطط الرباعي الأول (1973–1970) ليفضح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ، حيث ابتداء من جويلية 1971 تم إقرار المجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية و كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية[1].
إن أهم ما ميز هذه الفترة هو تأميم البترول 1971 وحدوث أزمة البترول الأولى 1973 بسبب الحرب العربية الإسرائيلية ، وكذا تضاعف أسعار البترول أربع مرات مما أدى إلى ارتفاع عملية الاستثمارات الصناعية إلى 60% وتم في سنة 1987 إصدار قانون 75–02 و الذي جسد في احتكار الدول للتجارة الخارجية نص على ما يلي[2]:

ـ الاستيراد و التصدير للسلع و الخدمات من اختصاص الدولة فقط.

- لا يسمح بإبرام العقود و الصفقات المتعلقة بالتصدير و الاستيراد إلا من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها، ويمنع التصدير على المؤسسات ذات القطاع المسير ذاتيا أو ذات القطاع التعاوني أو المؤسسات المختلطة أو الخاصة.
- كل مؤسسة خاصة تقوم بالتصدير يتم حلها فورا و تمنح مهلة ستة أشهر للمؤسسات الخاصة التي تتخذ التصدير كنشاط ثانوي لتغير نشاطها الاجتماعي.

في سنة 1982 قامت الدولة بإعادة هيكلة أولى المؤسسات القطاع العام ، حيث تم إلغاء المنشات الكبرى التي تقرر تقسيمها إلى عدد الشركات العمومية اصغر حجما و أسهل إدارة ، وهذا لتحسينها و تطوير إنتاجها ولتدعيم قدرها على المنافسة وتطوير قدرتها على التصدير، وفي نهاية هذه المرحلة وبعد صدمة البترول 1986 قامت الجزائر بوضع برنامج لمحاولة ترقية الصادرات خارج المحروقات وتخفيض الواردات حيث نص على منح تسهيلات للمؤسسات العمومية لتطوير إستراتيجيتها التصديرية وذلك بالاحتفاظ بجزء من مداخلها بالعملة الأجنبية ومنحها بعض التخفيضات الضريبية

ثالثا: مرحلة تحرير التجارة:

بعد أزمة البترول لسنة 1986 وزيادة عبئ المديونية الخارجية و كذلك ضغط المنظمات البترولية ، عملت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية ، واهم ما ميز هذا الإصلاح هو انه كان مرحلي ، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير خالي من القيود جاءت مرحلة ، مرحلة التحرير التام الذي تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي ، ومن أهم الإجراءات المتحدة خلال هذه المرحلة[3].

- تخفيض قيمة العملة الوطنية
- تغيير السياسات الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير

---

[1] ـ صالح تومي، عيسى شقيب، التمدحية القياسية للتجارة الخارجية في الجزائر، (2002 – 1970)، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي.
[2] ـ بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية لحالة الجزائر، 2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، سنة 2008 – 2009، ص 120.
[3] ـ بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

- رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات.

أ- **مرحلة التحرير الخالي من القيود :** اقر مرسوم 1991 الحرية الكاملة في التجارة الخارجية ، دون تمييز بين متعامل من القطاع العام و الخاص ، شرط ان يكون المعني بهذه المعاملات في السجل التجاري بصفة بائع جملة وأصبحت البنوك تعمل على توفير التمويل الخارجي .

ب- **مرحلة التحرير التام :** تم في 1994 التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي نص على تطوير القطاع الخاص ، و التقليص من تدخل الدولة و تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة الخارجية ، وفرض هذا الأخير على الجزائر برؤوس الأموال الداخلية ، وإصلاح النظام الضريبي وتحسين المحيط الاستثماري للمتعاملين المحليين والأجانب وتحرير التجارة الخارجية ، وفي هذه المرحلة كان تحرير التجارة تام من غير أي قيد وكان كل شخص قادر على التصدير بإمكانه القيام بتصدير السلع والخدمات.

الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة الوطنية:

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفضل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فالدينار الجزائري بدا يعرف انخفاضات متتالية ، وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد وهذا نحو اقتصاد السوق وبموجب نظام البنوك لسنة 1986 ، فانه أصبح للبنوك التجارية و البنك المركزي دور أكثر أهمية و أصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف ، كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي.

وأمام الصعوبات التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية ، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فان السلطات الجزائرية قبلت تخفيض قيمة الدينار[1].

حيث عرفت العملة الوطنية تخفيض صريح أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22% سنة 1991 ثم 40,17% سنة 1994 ، حيث نتقل سعر العرف الدولار الأمريكي من 4,963 إلى 17,776 دينار جزائري ، و يهدف هذا التخفيض إلى[2]:

ـ استعادة التوازن الخارجي

- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية اكبر في السوق العالمية، مع تقليص حجم الواردات
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات و تشجيع الاستثمار في المجال الخارجي.

[1] ـ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، سنة 2007، العدد 04، ص 245.

[2] ـ فيروز سلطاني: دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولة (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2012 - 2013، ص 153.

- زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية.

المطلب الثاني: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات الغير النفطية

عملت الجزائر على تنشيط البنية المؤسسة و ذلك من اجل ترقية الصادرات غير النفطية بحيث عملت على استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات غير نفطية ومن أهم المؤسسات أو الهيئات المساهمة في ترقية الصادرات غير نفطية .

الفرع الأول: وزارة التجارة الوطنية:

بمقتضى المادة 8 من المرسوم 207/94 الصادر في جويلية 1994 أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية وحددت كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزيرة التجارة ومن مهامها

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية و التفاوض في شانها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها
- تطور منظومة إعلام العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية
- تشجيع الصادرات و توظيف الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات في الأسواق الخارجية
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي[1].

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

انشأ الديوان الوطني الجزائري لترقية التجارة الخارجية سنة 1996[2]، وثم تغيير تسمية في الديوان إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة وتنظيمها سنة 2004 ويقوم بما يلي[3]:

- إعداد برامج لترقية و تحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق و الزيادة في حجمها.
- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية، وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.
- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي يما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.
- انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك المساعدات النقدية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

[1] - زرلمي فطيمة، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة كجزء متطلبات لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010، ص 157.
[2] - المرسوم التنفيذي رقم 96 - 327 المؤرخ في أكتوبر 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 1 أكتوبر 1996.
[3] - المرسوم التنفيذي رقم 4 - 174 المؤرخ في 12 جوان 2004 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 39 بتاريخ16 جوان 2004.

- تطوير إستراتيجية خاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات[1].

االفرع الثالث: **الشركة الجزائرية للمعارضة والتصدير:**

أنشأت في سنة 1987 وكانت تسمى الديوان الوطني للمعارض و التصدير حيث كانت مهمته تنحصر في العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

وتتمثل مهامه الرئيسية في[2]:

ـ تنظيم المعارف العامة و الخاصة على المستوى الدولي الوطني والجهوي والمحلي

ـ ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة

ـ تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة لتصدير من حيث الكمية و النوعية ولتخطيط عملية التصدير وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات و الاستثمارات لحل مشاكلهم

الفرع الرابع: إنشاء مناطق حرة:

تم إنشاء هذه المناطق الحرة في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرين المقيمون بها بإنتاج سلع متخصصة للتصدير ، كما يمكن تصريف الفائض منها داخل التراب الوطني شريطة ألا تتعدى نسبة التصريفات 20 % من الإنتاج[3].

الفرع الخامس: تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات:

أطلقت الجزائر وفرنسا بتاريخ 29 جوان 2008 برنامجا مشترك لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه "أوبتماي كسبورة" يرتكز قدرات التصدير على عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 12 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتم تمويل هذا البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية، ويوجه هذا البرنامج إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكسب كفاءة عالية في هذا المجال، ودعم المستفيدين من الجانب التقني وذلك يجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري واكتشاف الأسواق الخارجية[4].

---

[1] ـ المرسوم التنفيذي رقم 96 ـ 93 المؤرخ في 3 مارس 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 20.

[2] ـ الجمهورية الجزائرية الشعبية، نشرية وزارة التجارة، سنة 2013، ص 24.

[3] ـ عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 285.

[4] ـ نوري منير، لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات مداخلة مقتصة من ملتقى الدولي الرابع حول منافسة والاستراتيجيا التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 9 ـ 10 نوفمبر 2010، ص ص 17، 18.

الفرع السادس: الغرفة الوطنية للتجارة الخارجية:

تأسست في سنة 1996 وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96. 93 وكانت تعرف سابقا بالغرفة الوطنية للتجارة ومهامها[1]:

- القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية.
- المساهمة في تنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني وخارجه.
- توطيد العلاقة وعقد اتفاقيات والتعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.
- انجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وتقديم الاقتراحات لتسهيل العمليات التصدير.
- فضلا على ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري.

الفرع السابع: الصندوق الخاص بترقية الصادرات:

انشأ هذا الصندوق سنة 1996 حيث تقوم مختلف الهيئات العمومية والخاصة بالمساهمة في الإيرادات هذا الصندوق بحصة 10٪ من الرسم الداخلي على استهلاك، بالإضافة إلى الهيئات والوصايا، كما تعطي مصاريف الصندوق جزء من تكاليف النقل الخاصة بالمنتجات سريعة التلف، أو تلك المصدرة إلى وجهة بعيدة، وكذا جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية والأعباء التي لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية هذا بالإضافة إلى الإعانات المخصصة لطبع وتوزيع الدعائم الترقوية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير والتطبيق برامج التكوين المهن المتعلقة بالتصدير، وكذا الإعانة المخصصة لإنشاء العملامات التجارية[2].

الفرع الثامن: الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات:

تكلف الشركة بتأمين وضمان العمليات المتوجهة للتصدير كل الأخطار المترتبة عن عمليات التصدير وفقا للشروط المنصوص عليها في عقد التأمين وهذا من الأخطار السياسية لحساب الدولة من الأخطار التجارية لحسابها الخاص، وكذا أخطار عدم تحويل والأخطار الناجمة عن الكوارث، وتقديم النصائح ومساعدة المصدرين وتزويدهم بالمعلومات الاقتصادية والقانونية الضرورية وتستثنى صادرات المحروقات من اختصاص هذه الشركة[3].

---

[1] - خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير نفطية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، يومي 11 - 12 مارس 2013، جامعة سطيف، ص ص 18. 19.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم08 - 07 المؤرخ في 18 جانفي 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 05 بتاريخ 30 جانفي 2008.

[3] - المرسوم التنفيذي رقم 96 - 06 المؤرخ في 10 جانفي 1966، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 03 بتاريخ 14 جانفي 1996.

المطلب الثالث: التنظيمية لترقية الصادرات خارج المحروقات

لقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة، وهذا من أجل الدفع بعملية ترقية الصادرات خارج المحروقات والحصول على موارد وأخرى للإيرادات، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

الفرع الأول: المزايا الجبائية:

خص التشريع الجزائري عمليات التصدير بمزايا جبائية عديدة وهي[1]:

أولا: الإعفاء في مجال الرسم على رقم الأعمال: وتتمثل في:

أ ـ الإعفاء في مجال الرسم على القيمة المضافة: يمنح وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال والتي تنص على الإعفاء من هذا الرسم يمس جميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصنعة.

ب ـ الإعفاء والاسترجاع: تعفى من الرسم على القيمة المضافة المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر أو المخصصة إما لتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وهذا بموجب المادة 42 ـ 2 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

ج ـ استرجاع الرسم على القيمة المضافة: بالنسبة لعمليات تصدير البضائع، الأشغال، الخدمات وتسليم الموارد التي لم تستفد من الإعفاء عند شراء مسموح لها بموجب المادة 42 من قانون الرسم على القيمة المضافة استرجاع الرسم على القيمة المضافة، وهذا ما نصت عليه المادة 50 من قانون الرسم على رقم الأعمال بغض النظر على أحكام المادة 34 من هذا القانون إذ تعذر الحكم الكلي للرسم على القيمة المضافة القابل للخصم ضمن الشروط المذكورة في المادة 29 وما يليها من الرسم على القيمة المضافة المستحقة دفعه.

ثانيا: في مجال الضريبة المباشرة: وتتمثل في:

أ ـ إقرار الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات: وذلك ابتداء من السنة المالية 2006، ويشمل عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير على النقل البري والجوي وإعادة التأمين، وهذا ما نصت عليه المادة 38/ من قانون الضرائب المباشرة، والرسوم المماثلة المعدلة بموجب قانون المالية لسنة 2006 المادة 6 منه.

ب ـ الرسم على النشاط المهني: استثناء عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلعة الموجهة للتصدير من رقم الأعمال المعتمدة كقاعدة للرسم على النشاط المهني، وهذا ما نصت عليه المادة 220 الفقرة 03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمدة كقاعدة للرسم مبلغ البيع والتسليم والسمسرة المتعلقة بالمواد والسلع.

ج ـ الإلغاء النهائي للدفع الجزائي: يتم الإلغاء النهائي للدفع الجزائي بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير، وهذا ما نصت عليه المادة 209 الفقرة 03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الملغاة بموجب قانون المالية لسلعة 2006 المادة 13 منه.

[1] ـ أهم النصوص والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، أوت 2000، ص 337.

الفرع الثاني: المزايا الجمركية: وتتمثل في[1]:

أولا: الأنظمة الاقتصادية الجمركية: تمكن الشركات التي تقوم بتحويل المواد عند استيراد المواد الأولية والمدخلات من الاستفادة من تعليق الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، كما أن وضعها حيز التنفيذ يتيح فرصة دعم إستراتيجية تجارية موجهة نحو التصدير، فالتشريع الجزائري أقرها، وحددها وعرفها من خلال القانون رقم 79 ـ 7 المؤرخ في 21 جويلية 1998 المعدل والمتمم بواسطة القانون رقم 98 ـ 10 المؤرخ 22 أوت 1998 الفصل السابع والذي يتضمن:

أ ـ المستودع الجمركي: هو نظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المخازن والمستودعات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

ب ـ القبول المؤقت: هو نظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير إما على حالتها أو بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات طابع اقتصادي.

ج ـ إعادة التموين بالإعفاء: هو نظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي تم حيازتها في السوق الداخلية، واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

د ـ **التصدير المؤقت:** هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد، إما على حالها أو بعد تعرضها لتصنيع أو تحويل في إطار تحسين الصنع دون تطبيق تدابير الحظر ذات طابع اقتصادي[2].

الفرع الثالث: المزايا والتسهيلات المالية:

ينص القانون رقم 90 ـ 02 الصادر سبتمبر 1990 في مادته السابعة على أنه يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير المنتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات غير نفطية.

أما فيما يخص البنوك التجارية فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات غير نفطية.

تم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03 ـ 04 الصادر في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

---

[1] ـ المزايا والتسهيلات الممنوحة للصادرات خارج المحروقات، وزارة التجارة، الجزائر، 2006، ص 2.

[2] ـ المزايا والتسهيلات الممنوحة للصادرات خارج المحروقات، ص 02.

منذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50٪ من حصيلة صادراتهم غير نفطية ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة، ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كما أن من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة بإعادة التمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأنية من الصادرات غير نفطية والمنتجات المنجمية، إضافة إلى ذلك الذي يتم تقديم الدعم إلى المصدرين في بعض المواد لاسيما التمور[1].

الفرع الرابع: التحرير الكلي لعمليات التصدير

يعتبر التصدير في الجزائر عملية حرة لا تخضع لأي ترخيص، ما عدا في بعض الحالات التي تهدف لحماية قطاعاتها ونباتاتها وثرواتها الايكولوجية ويمكن ترجمة حرية التصدير الإجراءات التالية:

ـ التسجيل المبسط والمسهل للمصدرين في السجل التجاري.

ـ إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا لنظام بنك الجزائر رقم 13 ـ 91[2].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الصادرات غير النفطية:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل ترقية الصادرات غير النفطية إلا أنها مازالت تلحقها التحديات والعراقيل التي ستناولها من خلال المطالب الثلاث:

المطلب الأول: العقبات المتعلقة بجانب الطالب الخارجي:

تمثل ظروف الطلب العالمي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على الصادرات الجزائرية ويمكن توضيحها في العرض الآتي:

ـ الفرع الأول: القيود الحمائية:

ينصرف مفهوم الحمائية كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار نتيجة تطبيقها القيود الحمائية بنوعيها التعريفية وغير التعريفية لتفسير تدفق صادرات الدول الأخرى من السلع التي تتنافس مع الإنتاج المحلي[3].

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية عقبة خارجية كبيرة على وجه خاص تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية ومالها من تأثير على تنافسية الصناعة والزراعة، خاصة ذلك الجزء من الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية ـ حماية غير تعريفته ـ وأصبحت تمثل التهديد الرئيسي للصادرات خاصة في ظل الاستخدام المتناهي والمتسارع لمثل هذه القيود من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث تضع هذه الدول اشتراطا ومعايير فنية ملزمة للمنتجات التي تدخل أراضيها تتعلق بالمعايير البينة والتدابير الصحية والصحة النباتية، وعلى الرغم من فائدتها في حماية البيئة والإنسان والحيوان والنبات إلا أن هذه الدول أصبحت تستخدم هذه القيود كأداة للحماية التجارية لمنتجاتها وأسواقها المحلية مما شكلت نوعا جديد من

---

[1] ـ حشمة عبد المجيدمرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] ـ فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائر بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 11، السنة 2012، ص 119.

[3] ـ سامي خليل، الاقتصاد المحلي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية القاهرة، 2005، ص 708.

العوائق في وجه الصادرات الزراعية والصناعية، ويمكن الاستدلال بقول أحد الخبراء في هذا المجال بأن "دول الاتحاد الأوربي تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها وخاصة السلع الغذائية والنسيجية والصناعية بصورة عامة، وتقوم الولايات المتحدة بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة"[1].

بالرغم من الأهمية البالغة للمواصفات الدولية القياسية المتعلقة بالمتطلبات البينية للمؤسسات الإنتاجية التي تمارس نشاط التصدير لتسهيل دخول منتجاتها للأسواق الأوروبية خصوصا، نجد أن المؤسسات الجزائرية مازالت جد متأخرة في نظام يهدف إلى التوعية الحصول على الشهادة الخاصة بالإدارة البيئية ISO140[2] بأهمية تطبيق المتطلبات البيئية حيث نجد أن هناك مؤسسة وحيدة على شهادة المطابقة ISO في نوفمبر 2004، وعلى الرغم من أن تطبيق المتطلبات البيئية يؤدي إلى زيادة التكاليف في المدى القصير إلا أنه المقابل يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة وإلى رفع الكفاءة الإنتاجية في المدى القصير كما أنه في المدى الطويل تنتج عنه مكاسب إمكانية دخول المنتج إلى الأسواق الخارجية مع الاستمرار والمحافظة على الميزة التنافسية التي اكتسبها[3].

الفرع الثاني: تحديات المنافسة الخارجية:

في واقع الأمر إن تحرير التجارة وخفض وإلغاء القيود الجمركية يرتبط بارتفاع درجة المنافسة الخارجية حيث أصبح المجال أوسع لتنافس المنتجات سواء في السوق المحلي أو خارجي، لذا إن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية والتي تعاني الصادرات غير نفطية خصوصا الصادرات الزراعية عند محاولتها ارتياد الأسواق الخارجية التي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتي خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في السوق الدولية بين المنتجات الجزائرية والمنتجات المماثلة لها في تلك الدول في جانبي السعر والجودة وبالرغم من اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي لتنشيط التبادل التجاري فإن هذا التكتل الاقتصادي يؤثر على الاقتصاد الوطني، باعتباره الشريك التجاري الرئيسي للجزائر من خلال انتساب بعض الدول أوروبا الوسطى والشرقية إلى هذه التكتلات الاقتصادية مما يخلف منافسة فير متكافئة بين هذه الدول والجزائر عند تصدير منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي بينما يؤدي ارتفاع أسعار السلع الجزائرية بالمقارنة بأسعار السلع التنافسية[4].

المطلب الثاني: العقبات المتعلقة بجانب عرض الصادرات غير النفطية.

تعاني الصادرات غير نفطية من مجموعة من العقبات متعلقة بجانب العرض، وترتبط هذه العقبات بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستويات الجودة التكنولوجية والتسويق الدولي، ونحاول التعرض لهذه العقبات كما يلي:

---

[1] - وليد حفاف، إصلاحات إزالة القيود غير تعريفية وأثرها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 62 - 64.

[2] - نوري منير ولجلط إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 6.

[3] - سكينة بن حمود،الصادرات خارج المحروقات، مجلة جامعة منوري، قسنطينة، العدد 14، ص 216.

[4] - زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، السلف العدد الأول، السداسي الثاني.

الفرع الأول: ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي

يمثل ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي عقبة أساسية في وجه الصادرات الصناعية الجزائرية، وفي هذا الصدد تتكاثف مجموعة من العوامل مسببتا ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي من أهمها:

أ ـ ضيق حجم التسوق المحلي:

هناك مجموعة من العقبات الناتجة عن اختلاف العلاقة بين حجم السوق المحلي والحجم الأمثل المطلوب للوحدات الإنتاجية، إذا تصطدم المشاريع التنموية الصناعية الجديدة بوجود حلقة مفرغة مفادها أن إقامة مشروع صناعي جديد باستخدام تكنولوجيا متطورة يتطلب أن لا يقل حجم معين، ولكن هنا الحجم لا يتناسب وإمكانيات السوق الداخلية محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى إقامة صناعات بأحجام صغيرة لا تسمح لها من الاستفادة من وفرات الإنتاج الداخلية والخارجية مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ومن ثم لا تتمكن الصادرات من مواجهة المنافسة الخارجية.

وتبقى السوق الجزائرية ـ سوق محدودة ـ لا تحقق طموحات المؤسسات الصناعية لما تتميز به من ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يؤدي إلى ضعف إيرادات البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات للبيع بأسعار رخيصة نسبيا، وفي أحيان أخرى تكون المنتجات غير ملائمة لحاجات المستهلكين إذ أنها أصلا لا تتمتع بمستويات الجودة المطلوبة، وحتى لو حققت هذه المؤسسات فائضا للتصدير فإن هذه السلع كثيرا ما تلقى قبولا في الأسواق الخارجية[1].

ب ـ الطرق الفنية للإنتاج:

تتطلب صناعة التصدير الطرق الفنية للإنتاج وهذا ما يتطلب استخدام أحجام كبيرة من رؤوس الأموال ومستويات عالية من الفن الإنتاجي، ويعاني قطاع الإنتاج في الجزائر من انخفاض التي ترجع لأسباب متباينة من صناعة إلى أخرى مؤثرة على الإنتاجية النوعية لأحد العناصر الإنتاج من العمل والمواد الأولية ومن ثم انخفاض الإنتاجية الإجمالية وبشكل عام فإن ارتفاع التكاليف الإنتاجية الاستثمارية يؤدي إلى أحجام المستثمرين في التوسع في الصناعات التصديرية، كما يؤدي ارتفاع التكاليف نتيجة ارتفاع مدخلات الإنتاج المستوردة في الإنتاج التصديري إلى ارتفاع تكلفة.

الفرع الثاني: التبعية التكنولوجية:

في واقع الأمر إن مصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يمكن من خلال شراء الآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة لضعف القواعد التكنولوجية الوطنية ولكن ما تحصل عليه الشركات الجزائرية عادة ما يكون مختلفا جيلا أو جيلين كما هو مستخدم في الدول الصناعية، أضف إلى ذلك استيراد معدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص ما يؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المواصفات القياسية لإنتاجها[2].

---

[1] ـ عبود زرفين، الإستراتيجية للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 45.

[2] ـ عبود زرفين، مرجع سابق، ص 165.

الفرع الثالث: انخفاض مستويات الجودة

تعاني معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية وذلك لعدم تطبيق نظام الجودة الشاملة ISO900 والذي أصبح شرطا ضروريا من شروط التصدير إلى الدول المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي التي تطبق شرط نظام الجودة الشاملة على المنتجات المصدرة إلى أسواقها، وتبرز أهمية الجودة للمنتجات المصدرة نتيجة ما يؤدي إليه انخفاضها إلى تراجع نصيب المؤسسة من السوق المصدرة إليه، وهو ما يعني خسارة جزء من الزبائن لعدم اقتناعهم بالسلعة وتحولهم لسلعة بديلة أخرى[1].

ولازالت المؤسسات الجزائرية التي حصلت على الشهادة توفر متطلبات الجودة إلا أنها تمثل الأقلية في القطاع الصناعي، ومع انخفاض الوعي حول أهمية هذه الشهادات والهيئات الخاصة بها ـ مثل المعهد الوطني للمعايير القياسية ـ سواء المواصفات القياسية الجزائرية الموضوعة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة أو المواصفات القياسية العالمية، وعدم التفاف المصدرين الجزائريين حول هذه المواصفات ومحاولة الاقتراب من متطلبات هذه الأسواق تعد أحد أهم العقبات التصديرية[2].

الفرع الرابع: مشاكل التسويق الدولي

من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد مما يحلق شعورا بعدم الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، وكذلك عدم المعرفة الكاملة بالاحتياجات العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها.

إن عملية التسويق تتطلب معرفة مطالب السوق ورغبات المستهلكين في الاهتمام بالبحوث التسويقية والاستبيانات وكل الوسائل العلمية التي تقرب أكثر من معرفة السوق ورغبات المستهلكين أمر ضروري يساعد على تحقيق العملية التسويقية.

ففي دراسة ميدانية أجريت في سنة 2009 شملت 40 مؤسسة وطنية تنشط في مجال المنتجات الغذائية والصيد الأسماك والطاقة والكيمياء والبلاستيك وصناعة الحديد ومواد البناء والسيراميك والنسيج والدباغة والحلول حول واقع وأهمية التسويق في المؤسسات المصدرة وجد أن جميع مؤسسات الغنية مازالت لا تدرك الأهمية القصوى للدور الفعال للتسويق وقد وصلت هذه إلى النتائج التالية:

ـ إن أغلب المؤسسات لا تنفق كثيرا على البحوث التسويقية سواء المحلية أو الدولية وتتغاضى عنها في كثيرا من الأحيان بسبب الاعتقاد بأن الإلمام بظروف السوق يكفي لاتخاذ كافة القرارات التسويقية.

ـ اعتماد غالبية المؤسسات موضع الدراسة على المعارض الدولية لتصريف منتجاتها وعقد صفقات مع أطراف أجنبية.

ـ تعتمد المؤسسات على الخبرة لترويج منتجاتها في الأسواق الخارجية مما ساهم في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية نتيجة عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق في مجال التصدير.

---

[1] ـ سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 217.

[2] ـ نوري منير، مرجع سابق، ص 7.

ـ تجمع مجموعة مؤسسات العينة على أهمية دور المعلومات والبيانات التجارية لاتخاذ القرارات والتعرف على البيئة المحيطة بالمؤسسة لاستغلال الفرص وتميز منتجاتها في الأسواق لكن التناقض في أن هذه المؤسسات لا تجري بحوث التسويق كل مشاكلها نتيجة عدم إدراكها لأهمية التسويق في اتخاذ القرارات.

ـ وبصفة عامة فإن المؤسسات الجزائرية تعاني مشكلات تسويقية من أبرزها تبني المفهوم البيعي وتصريف فائض الإنتاج دون إعطاء اهتمام كاف لاحتياجات المستهلك وأذواقه، ويرجع هذا إلى سبب رئيسي يتمثل في نقص الخبرة في الأسواق الدولية لأن هذه المؤسسات لا تتعدى خبرتها التصديرية عشر سنوات[1].

[1] ـ بن نافلة قدور، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة (دراسة ميدانية)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009، ص .

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة وضعية الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2018). قمنا بعرض أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة لتشجيع الصادرات غير النفطية وكذلك أهم التحديات والصعوبات التي تتعرض لها، وكذلك دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات غير النفطية ومن خلال دراستنا التحليلية تبين أن علاقة الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة وهذا راجع لضآلة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الصادرات النفطية تسيطر على نسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية لذلك قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ عدة اجراءات وتدابير في سبيل ترقية وتنويع الصادرات الغير نفطية من أجل تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ومن جملة الاجراءات تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى المزايا الضريبية والجمركية غير أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل والعراقيل.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه التي تناولت دور تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وهذا من الناحيتين النظرية والتحليلية فمن الناحية النظرية أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي لهذا عملت العديد من الدول ومنها الجزائر على الرفع من قدرتها التصديرية، وهذا باتخاد العديد من الاجراءات والتدابير التي كان هدفها الأول هو الرفع من معدلات الصادرات خارج المحروقات حيث أن الصادرات غير النفطية التي ماتزال نسبتها ضئيلة جدا وهامشية، هذا ماجعل الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من المشاكل ويتأثر بالازمات لذلك أصبحت حاليا سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها ضرورة لابد منها من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية، وبعد تحليل هيكل الصادرات غير النفطية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تبين أنها تشكل نسب جد ضئيلة من الناتج المحلي ولم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الإجراءات التي قامت بها الدولة.

1/ الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الاولى: التي تتمحور في أن الصادرات غير النفطية هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي بالجزائر حيث توصلنا إلى عدم صحة هده الفرضية حيث أكدت الدراسة على الدور المحدود الذي تلعبه الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: المتمحورة حول نجاح الاجراءات والتدابير المتخدة من طرف الدولة لتنمية الصادرات غير النفطية توصلنا الى عدم صحة هذه الفرضية حيث على الرغم من الاجراءات والتدابير من أجل تنمية الصادرات غير النفطية من أجل الرفع من معدلات الصادرات غير النفطية إلا أننا نجد المحروقات تهيمن على تنمية كبيرة أي أن الاجراءات المتخدة لم تحقق النتائج المرجوة.

الفرضية الثالثة: التي تمحورت حول مساهمة الصادرات غير النفطية في زيادة النمو الاقتصادي توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية فقد أكدت الدراسة التحليلية على أن الصادرات غير النفطية مساهمتها ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات التي تهيمن على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات.

نتائج الدراسة:

ـ لقد توصلنا في هده الدراسة الى النتائج التالية

ـ تلعب الصادرات دورا مهما فهي تعتبر محركا للنمو الاقتصادي

ـ اهتم العديد من الاقتصاديين بالصادرات وبدورها في الهام في دفع عجلة النمو.

ـ على الرغم من الإجراءات والتدابير المتخدة من طرف الدولة الجزائرية من اجل الرفع من معدلات الصادرات خارج المحروقات وتوزيعها الا ان المحروقات تهيمن على نسبة كبيرة اجمالي الصادرات

ـ الصادرات غير النفطية تساهم بنسبة ضئيلة في النمو الاقتصادي .

اقتراحات الدراسة:

ـ ضرورة العمل من اجل تنمية الصادرات خارج المحروقات وهذا عن طريق انتهاج إستراتيجية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال.

ـ توفير آليات من أجل جذب الاستثمار الأجنبي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستعادة من الخبرة والتكنولوجيا وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

ـ العمل على تنويع قاعدة الصادرات وبالاخص الصادرات التي يتمتع فيها الاقتصاد الجزائري يميزه نسبية مثل الصناعات القائمة على مدخلات قطاع النفط كالصناعات البيتروكيميائية مثلا هذا من جهة ومن جهة أخرى السعي إلى تشكيل تكثلات اقتصادية مع الخارج والاستفادة من الشركات الأجنبية لمجابهة التكتلات الأخرى المسيطرة في السوق العالمي.

أفاق الدراسة:

نظرا لإرتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد ومن طبيعة العمل البشري انه ناقص مهما حاولنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع لذلك نقترح بعض المواضيع التي ربما تكون مواضيع دراستنا مستقبلية.

- دور الاستثمارات في زيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

- العلاقة بين الصادرات الصناعية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

- العلاقة بين الصادرات والانفاق الحكومي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة الكتب:

1. سامي خليل، الاقتصاد المحلي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية القاهرة، 2005.
2. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. تامر البكري ،" **التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)** ، دون طبعة ،إدارة اليازوري العملية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003.
4. رضوان المحمود العمر ،" **التسويق الدولي** " ، دون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2007.
5. عبد الحميد عبد المجيد ،" **النظرية الاقتصادية ،تحليل جزئي وكلي** " ، دون طبعة ، دار الجامعة ،الإسكندرية ، مصر، 2007، ص ص 460، 471
6. عريفات حرمي ،محمد موسى ،"**مبادئ الاقتصاد والتحيز الكلي** "، طبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن.
7. محمد علي الشرقاوي ،" **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع** " ،طبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ،2015.
8. محمود حامد عبد الرزاق ،" **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية** "، مكتبة الحرية للنسر والتوزيع ، مصر .
9. محمود عبد الرزاق ، " **الاقتصاد المعرفي والتصدير** " ، دون طبعة ، الدار الجامعة للنشر والتوزيع سنة 2011.
10. نظام موسى سويدان ،"**التسويق المعاصر (مفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004و2005**) "، دون طبعة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2003.
11. نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم ،" **التجارة الدولية (دروس في القانون الدولي)** "، ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1999.

الرسائل الجامعية:

1. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية لحالة الجزائر، 2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم اقتصادية، التسيير وعلوم تسيير، قسم العلوم اقتصادية، سنة 2008 ـ 2009.
2. حشمة عبد المجيد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، سنة 2012 ـ 2013.

3. خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير نفطية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 . 2014، يومي 11 . 12 مارس 2013، جامعة سطيف.
4. زرلمي فطيمة، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة كجزء متطلبات لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية، سنة 2010.
5. فيروز سلطاني: دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولة (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2012 . 2013.
6. نوري منير، لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات مداخلة مقتصة من ملتقى الدولي الرابع حول منافسة والاستراتيجيا التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 9 . 10 نوفمبر 2010.
7. وليد حفاف، إصلاحات إزالة القيود غير تعريفية وأثرها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
8. بناني فتيحة، " **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير جامعة بومرداس ، 2009/2008 .
9. جمال عبد الناصر ،" المعجم الاقتصادي " ، دون طبعة ، دار أسامة ، عمان ، الأردن، حمشة عبد الحميد ،" **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** " ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013/2012.
10. طراح بن لحرش ،" **تشجيع الصادرات خارج المحروقات** " ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، الجزائر ، 2013/2012.
11. قاسمي لخضر ،" **أثر الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائر** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014/2013.

12. محي الدين حمدان ،" **حدود التنمية المستدامة والاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** "، أطروحة دكتوراه ،تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2009.
13. مصطفى بن ساحة ،" **أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي غرداية ، الجزائر ، 2010.
14. ناصر الدين قريبي ،"**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر –**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ، الجزائر، 2014.

التقارير القوانين والمراسيم:

1. الجزائرية الشعبية، نشرية وزارة التجارة، سنة 2013.
2. المزايا والتسهيلات الممنوحة للصادرات خارج المحروقات، وزارة التجارة، الجزائر، 2006.
3. [1] . أهم النصوص والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، أوت 2000.
4. المرسوم التنفيذي رقم 4 . 174 المؤرخ في أ12 جوان 2004 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 39 بتاريخ 16 جوان 2004.
5. المرسوم التنفيذي رقم 96 . 06 المؤرخ في 10 جانفي 1966، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 03 بتاريخ 14 جانفي 1996.
6. المرسوم التنفيذي رقم 96 . 327 المؤرخ في أكتوبر 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 1 أكتوبر 1996.
7. المرسوم التنفيذي رقم 96 . 93 المؤرخ في 3 مارس 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16.
8. المرسوم التنفيذي رقم08 . 07 المؤرخ في 18 جانفي 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 05 بتاريخ 30 جانفي 2008.

المقالات والجرائد:

1. بن نافلة قدور، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة (دراسة ميدانية)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009.
2. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، السلف العدد الأول، السداسي الثاني.

3. صالح تومي، عيسى شقيب، التمدحية القياسية للتجارة الخارجية في الجزائر، (2002 ـ 1970)، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي.
4. عبود زرفين، الإستراتيجية للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 45.
5. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائر بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 11، السنة 2012.
6. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، سنة 2007، العدد 04.
7. حياة بن سماعين، ريان زير ،" **الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2005-2014)** " ، العدد 12 ، 02 جوان 2017.
8. علي مكيد،عمار معرشي،"**قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر** "مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 13، جامعة المدية ، سنة 2013.
9. سكنتة بن حمود، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة المنتوري، قسنطية، العدد 14.
10. علاوي عمر ،"**تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق** "، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،تونس 2007.
11. نوري منير، لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات مداخلة مقتصة من ملتقى الدولي الرابع حول منافسة والاستراتيجيا التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 9 . 10 نوفمبر 2010.
12. مجدي الشوريحي ،" **العلاقة بين رأس المال والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان** "، بحث مفتوح في الملتقى حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية 27-28نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر .
13. وصاف سعيد ،"**نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير** "، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية ،20-21 أفريل 2014، المركز الجامعي ،بشار .
14. رنان مختار ،"**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي** " ، منشورات الحياة ،2009.

الكتب الأجنبية

1-Benri SS ad. H. Ecinomie de dèveloppenent de A lgérir. 2éme. Eolitioin. O.P.U.Alger 182.

2-BERNIERB et SIMNY (2001) , Institution à la macroéconomie 8ème édition , Dunod , Paris , France.